

قياس الموجودات غير الملموسة وتأثيرها على قرارات الاستثمار في الاسهم/ دراسة تطبيقية في شركة الخاتم للاتصالات (زين العراق)

Measuring intangible assets and their impact on investment decisions in shares / an applied study at AL-Khatim Telecom Company (Zain Iraq)

الباحثة ظبية صفاء محمود
جامعة النهرين/ كلية اقتصاديات الأعمال
بغداد، العراق
Dhabya Safaa Mahmood
College of Bussiness Economics
/Al-Nahrain University
Baghdad, Iraq
dhabyasafaa1993@yahoo.com

أ.م.د. عمر علي كامل الدوري
جامعة النهرين/ كلية اقتصاديات الأعمال
بغداد، العراق
Dr.Omer Ali Kamil Al-doori
College of Bussiness Economics
/Al-Nahrain University
Baghdad, Iraq
omerdoori7@gmail.com

معلومات البحث:

- تاريخ الاستلام: 11-10-2020
- تاريخ ارسال: 25-10-2020
- التعديلات
- تاريخ قبول: 28-10-2020
- النشر

المستخلص:

تعد الموجودات غير الملموسة مهمة للعديد من المنشآت في أغلب القطاعات كالصناعية منها والحاجة الى قياسها لتقليل حجم المخاطر، لذا تناول البحث موضوع قياس الموجودات غير الملموسة وتأثيرها في قرارات الاستثمار في الاسهم حيث تتجسد مشكلة البحث في الوجود غير المادي وغير الملموس للموجودات غير الملموسة مما يجعل من عملية قياسها محاسبيا" عملية صعبة ومعقدة ومتضمنة العديد من المخاطر المالية التابعة من عدم التأكد في هذا الشأن ، الامر الذي يضيف جانبا" كبيرا" من الصعوبة في امكانية ربطها مع قرارات المستثمرين وتحديد تأثيرها في هذه القرارات ، كما يهدف البحث الى تحديد مدى تأثير قياس الموجودات غير الملموسة في القرارات الاستثمارية في الشركات من خلال تأثيرها في القيم السوقية لاسهمها، وقام البحث على اختبار الفرضية الاتية " يؤثر قياس الموجودات غير الملموسة في قرارات الاستثمار من خلال تسببه في تذبذب القيمة السوقية لاسهم الشركات". وتم الخروج بعدد من الاستنتاجات اهمها: تأخذ العلاقة بين نسب ومبالغ الموجودات غير الملموسة من جهة وبين القيم السوقية لاسهم الشركات من جهة اخرى شكل واسلوب التذبذب اذ تكن مرة طردية واخرى عكسية ومن سنة لآخرى، ويعزى سبب هذا التقلب الى ان قيم ونسب الموجودات غير الملموسة لاتعد سوى واحد من جملة عوامل تؤثر في سلوك وقرارات المستثمرين في اسهم الشركات من خلال تأثيرها في قرارات بيع وشراء الاسهم الخاصة بهم وبما يؤثر في قيمها في السوق المالية بشكل غير مباشر ، وقد خرج البحث بعدد من التوصيات اهمها: دراسة ومراقبة سلوك المستثمرين ولاسيما قراراتهم المتعلقة ببيع وشراء اسهم الشركات والعمل على تقليص التأثير السلبي للمعلومات المالية المتعلقة بالموجودات غير الملموسة في هذه القرارات والسلوكيات وانعكاس ذلك على القيم السوقية للاسهم.

الكلمات المفتاحية : الموجودات غير الملموسة ، قرارات الاستثمار ، القياس

Abstract:

Intangible assets are important for many establishments in most sectors, such as the industrial ones, and the need to measure them to reduce the volume of risks, so the research dealt with the issue of measuring intangible assets and their impact on investment decisions in shares, where the problem of research is embodied in the intangible and intangible existence of intangible assets, which makes The process of measuring it accounting "is a difficult and complex process and includes many financial risks related to the uncertainty in this regard, which gives a" large "aspect of the difficulty in linking it with investor decisions and determining its impact on these decisions. Therefore, the research aims to determine the extent of the impact of measuring Intangible assets in investment decisions in companies through their influence on the market values of their shares, the research is based on testing the following hypothesis: "The measurement of intangible assets affects investment decisions by causing fluctuations in the market value of companies' shares." A number of conclusions were drawn up, the most important of which are: The relationship between the ratios and amounts of intangible assets on the one hand and the market values of companies' shares on the one hand was taken. Other, the shape and manner of fluctuation, as they are direct and opposite, and from year to year, and the reason for this fluctuation is that the values and ratios of intangible assets

are only one of a number of factors that affect the behavior and decisions of investors in companies' shares through their influence on the decisions of buying and selling their shares. It affects its values in the financial market indirectly, and the research came up with a number of recommendations, the most important of which are: studying and monitoring the behavior of investors, especially their decisions related to buying and selling companies' shares, and working to reduce the negative impact of financial information related to intangible assets on these decisions and behaviors and its reflection on the market values of shares .

Key words: intangible assets, investment decision, measurement

المقدمة:

يعتبر الموجود مورد تتحكم به الوحدة الاقتصادية نتيجة أحداث سابقة ويتوقع أن يحقق تدفقات نقدية داخلية للوحدة الاقتصادية، كما أنها الأموال والأشياء الثمينة التي يملكها الفرد أو الشركة التجارية لتحقيق أهداف مستقبلية. كما ويمكن تقسيم الموجودات غير الملموسة إلى موجودات غير ملموسة قابلة للتمييز بشكل مستقل وموجودات غير ملموسة غير قابلة للتمييز بشكل مستقل والتي تعد من العوامل التي تؤثر في الشهرة، فالموجودات غير الملموسة القابلة للتمييز تشمل براءات الاختراع، وحقوق الطبع والنشر، العلامات التجارية المسجلة، والإيجارات طويلة الأجل، ومصارييف التأسيس، والامتيازات والتراخيص. أما الموجودات غير الملموسة المؤثرة في الشهرة فتتقسم إلى ثلاثة أنواع، مشتراة، ومطورة داخلياً، والشهرة السالبة. وقد تناولت موضوع الموجودات غير الملموسة بالاعتماد على المعايير الصادرة عن جهات مختلفة تتولى وضع معايير المحاسبة كالمعايير الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وكندا، وشيلي، والمكسيك، وجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية فضلاً عن ذلك تضمنت معايير المحاسبة الدولية معياراً خاصاً بالموجودات غير الملموسة (IAS38)، لبيان صحة وموثوقية المعلومات المحاسبية والاعتماد عليها في اتخاذ القرار الاستثماري للشركات، والذي يبين المحاسبة والإفصاح عن الموجودات غير الملموسة التي لم يتم تناولها في معايير المحاسبة الدولية الأخرى، وكذلك يحدد كيفية قياس القيمة الدفترية للموجود غير الملموس، وقد اصدر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق قاعدة محاسبية خاصة بالموجودات غير الملموسة رقم (2)، وهذا يدل على أهمية الموجودات غير الملموسة محاسبياً واقتصادياً.

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث :

تتجسد مشكلة البحث في الوجود غير المادي وغير الملموس للموجودات غير الملموسة مما يجعل من عملية قياسها محاسبياً عملية صعبة ومعقدة ومتضمنة العديد من المخاطر المالية التابعة من عدم التأكد في هذا الشأن، الأمر الذي يضيف جانباً كبيراً من الصعوبة في إمكانية ربطها مع قرارات المستثمرين وتحديد تأثيرها في هذه القرارات ويمكن صياغة المشكلة في السؤال الذي مفاده " هل يؤثر قياس الموجودات غير الملموسة على قرارات الاستثمار".

ثانياً: أهمية البحث :

ان الأهمية العلمية تنبع من خلال توفير وعرض موروث علمي عن الآراء الصادرة عن المعايير المهنية ذات الصلة بالموضوع، اما الأهمية العملية تتمثل في إمكانية تلمس أوجه قياس الموجودات ونتائجها على قرارات الاستثمار من خلال الدراسة الميدانية على شركة الخاتم للاتصالات (زين العراق).

ثالثاً: هدف البحث :

يهدف هذا البحث الى تأثير قياس الموجودات غير الملموسة في القرارات الاستثمارية في الشركات من خلال تأثيرها في القيم السوقية لاسهمها من خلال التطبيق على شركة الخاتم للاتصالات (زين العراق).

رابعاً: فرضية البحث :

يقوم هذا البحث على فرض مفاده انه:

يؤثر قياس الموجودات غير الملموسة في قرارات الاستثمار من خلال تسببه في تذبذب القيمة السوقية لاسهم الشركات.

خامساً: حدود البحث :

الحدود المكانية : شركة الخاتم للاتصالات (زين العراق)
الحدود الزمانية : من 2014-2018

سادساً: مصادر جمع المعلومات :

اعتمدنا في تغطية الجانب النظري على الآتي:

أولاً: المصادر والدراسات والبحوث السابقة العربية والأجنبية.

ثانياً: الدوريات العلمية العربية والاجنبية.

ثالثاً: إصدارات المنظمات المهنية الدولية من المعايير المحاسبية.

رابعاً: الشبكة العنكبوتية للمعلومات (الانترنت).

أما فيما يخص الجانب العملي فقد اعتمدنا على الوسائل الآتية للحصول على معلومات البحث:

أولاً: تم الحصول على البيانات المالية الخاصة بالشركة

عينة البحث من سوق العراق للاوراق المالية.

ثانياً: دراسة البيانات المالية للشركتين موضوع البحث وتحليلها للسنوات (2014-2018) .

ثامنا: دراسات سابقة :
سابعا: منهج البحث :

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في اختبار فرضياته من حيث اعتماده على بيانات فعلية متداولة في سوق العراق للاوراق المالية.

1- دراسة الحجوج (2011)

عنوان الدراسة	مدى التزام الشركات الاردنية المساهمة العامة بالافصاح عن المخصصات والموجودات والمطلوبات المحتملة المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (37) واثر ذلك على موثوقية القوائم المالية.
هدف الدراسة	1- التعرف على مدى التزام الشركات التي تقدم كفالات مابعد البيع او تقديم عروض لشراء منتجاتها بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (37). 2- التعرف على اثر الالتزام للشركات المساهمة الاردنية بتطبيق بنود المعيار على موثوقية قوائمها المالية .
مشكلة الدراسة	1- هل تلتزم الشركات المساهمة الاردنية بتطبيق نصوص معيار المحاسبة الدولي رقم (37)؟ 2- هل هناك اثر لالتزام الشركات المساهمة الاردنية بتطبيق بنود المعيار على موثوقية قوائمها المالية؟ 3- هل تختلف وجهات النظر بين الفئات المشمولة بالدراسة حيال الموضوعات المشار اليها؟
أهم الاستنتاجات	ان جميع القائمين على تلك الشركات وتحديدًا مديروها الماليون لم يولوا عملية الافصاح عن التزاماتهم المحتملة الاهمية المطلوبة.

2- دراسة الصفدي (2015)

عنوان الدراسة	اثر الافصاح المحاسبي الاختياري في التقارير المالية على ترشيد قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان
هدف الدراسة	1- التعرف على الافصاح المحاسبي الاختياري . 2- التعرف على اكثر بنود الافصاح المحاسبي الاختياري تأثيرا على قرارات المستثمرين. 3- التعرف على اثر الافصاح المحاسبي الاختياري في التقارير المالية على ترشيد قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان
مشكلة الدراسة	1- هل يؤثر الافصاح المحاسبي الاختياري عن المعلومات الاستراتيجية على ترشيد قرار المستثمرين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؟ 2- هل يؤثر الافصاح المحاسبي الاختياري عن المعلومات غير المالية على ترشيد قرار المستثمرين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؟ 3- هل يؤثر الافصاح المحاسبي الاختياري عن المعلومات المالية على ترشيد قرار المستثمرين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؟
أهم الاستنتاجات	تؤثر الافصاحات المحاسبية الاختيارية بشكل واضح على ترشيد قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان سواء أكان ذلك بأخذ قرار الاستثمار ام البيع ام الاحتفاظ.

3- دراسة بلال (2016)

عنوان الدراسة	البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة واثرها على قيمة المؤسسة دراسة مجموعة من المؤسسات الجزائرية ، الفرنسية والانجليزية
هدف الدراسة	الوقوف على واقع العناصر غير الملموسة في القوائم المالية للمؤسسات ومدى مساهمتها في اثناء قيمتها السوقية.
مشكلة الدراسة	1- هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة والقيم السوقية للمؤسسات الجزائرية والفرنسية والانجليزية المدرجة في السوق المالي؟ 2- هل تساهم المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة في تفسير القيم السوقية للمؤسسات الجزائرية والفرنسية والانجليزية المدرجة في السوق المالي؟ 3- هل تؤثر المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة على العلاقة بين المعلومات المحاسبية والقيم السوقية للمؤسسات الجزائرية والفرنسية والانجليزية المدرجة في السوق المالي؟
أهم الاستنتاجات	ضرورة تطوير المعايير المحاسبية حتى يتسنى للقوائم المالية استيعاب بنود اخرى من العناصر غير الملموسة .

(2016) Gosh, Wang -4

عنوان الدراسة	Audit Quality of Complex Accounting Estimates: Evidence from Audit Tests of Goodwill and Special Charges جودة التدقيق لتقديرات محاسبية معقدة : دليل من اختبارات التدقيق لشهرة المحل والرسوم او النفقات الخاصة .
هدف الدراسة	التأكيد على سمات التدقيق الرئيسية للارتباطات مع التقديرات المحاسبية المعقدة وردود فعل سوق الاسهم المرتبطة بالاعلان عن هذه التقديرات .
مشكلة الدراسة	تبين اوجه القصور المزمنة في عمليات تدقيق تقديرات القيمة العادلة وانخفاض القيمة مما يثير مخاوف بشأن جودة التدقيق وسلامة البيانات المالية.
أهم الاستنتاجات	ان اختبارات تدقيق الشهرة تتضمن تقديرات القيمة العادلة واحكام التدقيق الهامة ويمكن للمدققين فقط توثيق اختباراتهم والتعليق على مدى معقولية الافتراضات التي قدمتها الادارة والتي تقوم على حساب تقديرات القيمة العادلة.

(2017) Nicholson, Digabriele, Lohrey -5

عنوان الدراسة	A Risk Assessment of Intangible Asset Valuation: The Post-Hoc between Goodwill Impairments and Risk Hazards in Mergers Association and Acquisitions تقدير مخاطر تقييم الموجودات غير الملموسة : جمعية او شركة Post- Hoc ما بين تدهور قيمة شهرة المحل وخطورة المجازفة في الاندماجات والاستحواذ او الاكتساب
هدف الدراسة	ان عمليات الدمج والاستحواذ تحدد عوامل الخطر ذات الصلة لمساعدة مراقبي الحسابات في تقييم المخاطر.
مشكلة الدراسة	ماهي مخاطر التقدير عند تقييم الاصول غير الملموسة ؟
أهم الاستنتاجات	ان التقييم غير الدقيق للاصول غير الملموسة سيؤدي في كثير من الاحيان الى تدهور الشهرة.

المبحث الاول: الموجودات غير الملموسة وقياسها وقرارات الاستثمار

اولا : مفهوم وتعريف الموجودات غير الملموسة:

تعد الموجودات غير الملموسة مهمة للعديد من المنشآت في أغلب القطاعات كالصناعية منها مثل برارات الاختراع، والخدمات مثل أعمال تطوير برامج الحاسب الآلي. وتتكون هذه الموجودات من نوعين؛ اولها الموجودات غير الملموسة التي يمكن تمييزها بشكل مستقل مثل حقوق الطبع، والثاني يمثل تلك الموجودات غير الملموسة التي لا يمكن تمييزها عن الشركة ولا عن بعضها ولا حتى الموجودات الأخرى مثل خبرات ومهارات الموظفين وخدمات البيع والكفاءة الإدارية ، يختلف تعريف الموجود باختلاف وجهات النظر المتبعة اليه اذ يمكن تقسيم تعاريف الموجودات إلى :

1. من وجهة نظر أصحاب المشروع او الشركة : فقد عرف الموجود Asset من وجهة نظر أصحاب المشروع على أنه: " كل شي مملوك للمشروع وله قيمة " حيث يعتبر أصحاب المشروع أن جوهر أي موجود يكمن في قدرته على سداد ديون الشركة ولكي يكون قادرا على ذلك لا بد:

أ. أن يكون مملوكا للشركة .

ب. أن يكون له قيمة معينة .

وقد أيد مجموعة من الكتاب وجهة النظر السابقة في تعريفهم للموجودات ، فقد عرف Sherraden الموجودات بقوله ان " الموجود هو أي وسيلة في حيازة الوحدة

الاقتصادية ويكون لها حقوق قانونية عليها" (Sherraden,2015:103), كذلك حددت لجنة المصطلحات للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (American Institute of Certified Public Accountants) مفهوم الموجودات بأنها " شي ما يمثل رصيد مدين قابل للتحويل للفترة التالية لقلل الحسابات تبعا للمبادئ المحاسبية على أساس أنه يمثل إما حق ملكية أو قيمة يمكن الحصول عليها أو من المحتمل إيجادها مستقبلا " (American Institute of Certified Public Accountants,2011:13). كما عرفها OLIVER بأنها " أنها تلك الموارد التي تستخدم في سداد الالتزامات والديون على المشروع"، ومما سبق نجد أن تعريف الموجودات اهتم بالجانب القانوني الذي اشترط توافر حق الملكية والحيازة للمواد وبالتالي المقدرة على سداد الالتزامات حتى يكون موجوداً من الموجودات(Oliver,2019:145).

2. من وجهة نظر الإدارة :

فقد عرف الموجود على أنه عامل من عوامل الإنتاج ، فالاهتمام ينصب هنا على المقدرة الإنتاجية للموجود وهذا التحول في تعريف الموجود يرجع إلى ظهور المشروعات الضخمة مثل الشركات المساهمة وكذلك نتيجة إتجاهات المقرضين الذين أصبحوا يهتمون بمقدرة المشروع الإنتاجية كأساس للإقراض مما أدى بالمحاسبين الى الاهتمام بمقدرة المشروع على الربحية (الصقر،2013:175).

3. من وجهة نظر المشروع :

اما تعريف الموجودات من وجهة نظر المشروع فهي عبارة عن خدمات مستقبلية وقد أخذ بهذا التعريف الكثير من الكتاب والهيئات، كما عرفت لجنة المفاهيم والمعايير التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) الموجودات بأنها " الموارد الاقتصادية المخصصة لأغراض المشروع من خلال كيان محسوب ومحدد، فهي عبارة عن مجاميع من امكانات الخدمة المتوقع الحصول عليها مستقبلا " (American Accounting Association, 2010), كذلك عرفت الموجودات بأنها " مجموعة المنافع المستقبلية المتوقعة أو الحقوق التي حصل عليها المشروع نتيجة لأحداث مالية تمت في الماضي أو الحاضر" (Brian, 2007:54) , كما عرف Herman son الموجودات بأنها تمثل " كل الموارد النادرة والعاملة خلال الوحدة الاقتصادية والتي لا يمكن امتلاكها حاليا ولكن يتوقع الحصول عليها مستقبلا " (Kocak, 2007:1).

من التعاريف السابقة يتضح أن الموجودات يجب ان يتوافر فيها الاتي: (الحيالي، 2016: 30)

1. أن يكون هناك خدمات اقتصادية متوقعة في المستقبل.
2. أن تستفيد الشركة من الخدمات الاقتصادية والمزايا المستقبلية.
3. توافر المطالبة القانونية لهذه الحقوق أو الخدمات لان مرجعها أحداث مالية تمت في الماضي أو الحاضر.

اما عن الموجودات غير الملموسة فتعرف بأنها موجودات طويلة الاجل ليس لها وجوداً مادياً ولكن لها وجود قانوني (نظامي) او اقتصادي يمنح مالكيها منافع اقتصادية محتملة مستقبلا من خلال استخدامها في توليد الايرادات (الشباني، 2014: 410). كما عرف من خلال معيار المحاسبة الدولي رقم (38) بأنه موجود غير نقدي قابل للتحديد لكن ليس له وجود مادي , ولقد بين المعيار انه يجب ان يتوفر شرطان في الموجود غير الملموس هما : سيطرة الشركة عليه نتيجة احداث ماضية مثل الشراء او التطوير الداخلي, اما الشرط الثاني فهو ان يتوقع الحصول على منفعة مستقبلية متمثلة بتدفقات نقدية نتيجة اقتناء هذا الموجود (الشمائلة، 2015: 15).

تري الباحثة بأن الموجودات غير الملموسة تعرف على انها موجودات طويلة الاجل غير قابلة للقياس ومتوقع الحصول منها على منافع اقتصادية مستقبلية وذلك لان هذه المنافع تقوم على مزايا تنافسية قد تؤدي الى حصول الشركة على عوائد مستقبلية غير مؤكدة.

ثانياً: انواع الموجودات غير الملموسة :

1. **شهرة المحل Good Will:** هي الموجود الذي يبرز كنتيجة لعناصر مثل الاسم، السمعة، ولاء الزبون، الموقع والمنتجات او عوامل مماثلة غير منفصلة بشكل مميز ومحدد، او هي القيمة غير الملموسة للمنشأة والتي تنشأ اساسا بسبب القيادة الادارية والسمعة الحسنة لدى عملائها (السليم، 2007: 6). وقد وصفها Paton بأنها كل شيء يمكن ان يساهم

في اعطاء ميزة لما هو بحوزة شركة قائمة عما هو بحوزة شركة جديدة، ومنذ ذلك الوقت تطور مفهوم الشهرة الى مفهوم القدرة على تحقيق الارباح، حيث تتحدد الشهرة بالقيمة الحالية لمجموع مايتوقع ان تحققه الشركة مستقبلا زيادة عن ماتحققه شركة مشابهة (paton, 2014:356) . ولقد لخص كل من Olsen و Catlett خصائص الشهرة التي تميزها عن عناصر القيمة الاخرى بالاتي: (شرويدر واخرون، 2010: 395)

1. ان قيمة الشهرة ليست لها علاقة موثوقة بشيء ويمكن التنبؤ بها بالتكاليف التي يمكن ان تكون قد انقفت لنشوتها.
 2. ان العوامل غير الملموسة المختلفة التي يمكن ان تساهم في نشوء الشهرة لا يمكن تقييمها.
 3. ان الشهرة ترتبط بالمشروع ككل.
 4. ان قيمة الشهرة يمكن ان تتقلب فجأة وبشكل كبير بسبب عوامل لاحصر لها تؤثر في القيمة.
 5. ان الشهرة هي عامل من عوامل القيمة يعود مباشرة الى المستثمر في مشروع الاعمال.
2. **العلامة التجارية Trade Mark:** هو ذلك الموجود المعنوي الذي هو عبارة عن اية كلمة او رمز او عبارة او تصميم او لون او ترتيب معين للمنتجات تستعمل من قبل شركة معينة لتمييز منتجاتها او خدماتها التي تؤدي الى انتاج تدفق نقدي مرتبط بالحصول على هذه العلامة (corneau, 2011:1)
- وتعرف ايضا بأنها علامة مميزة أو مؤشر يستخدمه فرد أو شركة , أو أي كيان قانوني آخر للدلالة على أن المنتجات أو الخدمات المقدمة للمستهلك والتي تظهر عليها العلامة التجارية تنشأ من مصدر وحيد , ولتمييز منتجاتها أو خدماتها عن منتجات وخدمات الآخرين (onishi, 2011:42).
3. **براءة الاختراع Patent:** هو ذلك الحق الذي يمنحه قسم براءات الاختراع ويكون استخدامه قاصرا على مستفيد معين مذكور اسمه في البراءة ويكون له الحق بتصنيع او بيع منتج معين او الاختراع لمدة تصل الى عشرين عاما من تاريخ منح البراءة (الشرقاوي، 2009: 328) , او هو عبارة عن رخصة او تصريح من جهة رسمية مخولة بغرض تصنيع منتج او بيعه او استخدامه وهذا الحق يصبح ملكا للمنشأة ولا يجوز استخدامه من قبل جهات اخرى (عبدربه، 2016: 20).
 4. **الوكالة او حق الامتياز Franchising:** هو اتفاق تعاقدى تقوم بموجبه الشركة المانحة للامتياز بأعطاء الحق لمستفيد معين بأن يقوم ببيع منتجات معينة او تأدية خدمات معينة او استخدام اسماء تجارية او علامات تجارية معينة (الشرقاوي، 2009: 331) , او هو عبارة عن ترتيب او ترخيص يعطى بمقتضاه شخص (مانح الحق) لطرف اخر (متمتع بالحق) حق تسويق منتج او خدمة معينة، ويمنح حق الامتياز عن طريق السلطات الحكومية لاحدى الوحدات

وبصفة عامة يمكن القول بأن المحاسبة عن الموجودات غير الملموسة ينطبق عليها نفس المبادئ المحاسبية المتعلقة بالمحاسبة عن الموجودات الثابتة الملموسة , وهذا معناه ان الموجودات غير الملموسة يتم تسجيلها بالتكلفة طبقاً لمبدأ التكلفة ويتم توزيعها على فترة حياة تلك الموجودات بشكل منطقي ومنظم , وعند التخلص منها يتم الغاء القيمة الدفترية لها والاعتراف بأية ارباح او خسائر راسمالية ناتجة عن ذلك (الشرفاوي, 2009: 327), ولغرض قياس تكلفة الموجودات غير الملموسة يمكن تقسيمها الى قسمين :

1. موجودات غير ملموسة محددة يمكن تمييزها عن بعضها البعض وعن الموجودات الاخرى للشركة مثل الشهرة وحقوق التأليف .
 2. وموجودات لا يمكن فصلها او تمييزها عن بقية موجودات الشركة وغير قابلة للتحديد .
- والموجودات المحددة يتم شراؤها من الغير او اكتشافها وتطويرها داخل المنشأة وهنا تكون التكلفة سعر الشراء مضافاً اليه كل المصاريف اللازمة لجعل الموجود جاهزاً للاستخدام , اما الموجودات غير المحددة والتي تنتج داخل المنشأة فتعتبر كل مصاريفها مصاريف ادارية لا راسمالية تحمل على ايرادات الفترة المحاسبية (عبدربه, 2016: 18).

هذا وحدد Skyrme ثلاثة دوافع رئيسة للمديرين لقياس الموجودات غير الملموسة في شركاتهم تتلخص في: (جابر, 2010: 74)

1. ان التركيز على الموجودات غير الملموسة يوفر اساس لتقييم الشركة.
2. ان القياس يحفز ويحث الإدارة للتركيز على النشاط أو الفعل (Action Focus) , لان التركيز هو وجود أو عدم وجود أرصدة المعرفة ولكن يعتمد على وجود أساليب لقياسها وتقييمها.
3. قد يستعمل القياس كأساس لتبرير الاستثمار في نشاطات إدارة المعرفة من خلال التركيز على المنفعة أو الفائدة.

وعلى هذا الاساس يتم الاعتراف بالموجود عندما يكون من المحتمل ان تتدفق منه المنافع الاقتصادية المستقبلية على الشركة , وان للموجود كلفة او قيمة تتحدد عن طريق اختيار اساس محدد بالقياس , فبناءً على التكلفة التاريخية يتم تسجيل الموجود بالمبلغ النقدي او القيمة العادلة او الكلفة الجارية او القيمة القابلة للتحقق اي ان الموجودات تسجل بالمبلغ النقدي او مايعادله, والذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الموجود بطريقة ما .

لكن يرى آخرون إن اختلاف طبيعة الموجودات غير الملموسة عن غيرها من الموجودات يؤدي إلى اختلاف أسس قياس وتقييم هذه الموجودات عن تلك المستخدمة في قياس وتقييم أية موجودات أخرى بخلافها ويمكن تلخيص تلك الاختلافات في الاتي : (الصبان وآخرون , 2006: 109)

1. يتم إثبات جميع الموجودات غير الملموسة بتكلفتها التاريخية , والتي تتمثل في جميع النفقات الضرورية اللازمة لجعل الموجود صالحاً

الاقتصادية مثل مطاعم كنتاكي وفندق شيراتون وهيلتون وغيرها فاذا قام المتمتع بالحق بدفع مبلغ مبدئي لاستغلال حق الامتياز فانه يتعين عليه اثبات ماتحملة من نفقة في سبيل الحصول على هذا الحق كموجود غير ملموس (الصبان وآخرون, 2003: 117).

5. **حقوق الطبع والتأليف والنشر Copyrights** : هو حق مقتصر على صاحبه باعادة انتاج وبيع عمل فني او منشور (كيسو وآخرون, 2009: 550). وتعرف ايضا بانها تعطي حقوق حماية مطلقة للمؤلفات والتصاميم والنشر الادبي والعلمي ولها عمر قانوني يحدده القانون. فبعض الدول تمنح حق التأليف بواسطة الدولة لحماية انتاج المؤلفات والمواد الفنية على مدى حياة المؤلف , وايراداتها تكون محدودة بعدد قليل من السنوات اذ ينبغي استنفاد تكلفة الشراء التي يتوقع ان يتحقق فيها ايراد على مدى سنوات العمر (الاستفادة) (charmasson, 2008: 51).

6. **برامج الحاسوب Computer Software** : وهي الكيان المعنوي لنظام الكمبيوتر ومن دونها لا تكون هناك فائدة للمكونات المادية من الاجهزة والوسائط اذ انها حظيت بأهتمام كبير من حيث الاعتراف بها كموجود معنوي فكري ووفرت الحماية القانونية لها لذلك تعد اول واهم مصنفات المعلوماتية او تقنية المعلومات (السليم, 2007: 6).

هذا وتعتمد درجة أهمية الموجودات غير الملموسة على طبيعة المنشأة التي تمتلك مثل هذه الموجودات , فأن براءات الاختراع , وحقوق الطبع والنشر , والأسماء والعلامات التجارية , وسمعة الشركة أو المنتج ما هي الا موجودات عالية القيمة للعديد من الشركات. فمثلاً نجد أن قيمة اسم "بيبيسي" أو "ماكدونالدز" بالنسبة لشركتيهما هي أعلى بكثير من إجمالي موجوداتهما الملموسة. وفضلاً عن ذلك نجد أن شهرة شركة مايكروسوفت تُقِيم بما يعادل عشرات المرات من موجوداتها الأخرى مما يؤكد أهمية قيمة هذا النوع من الموجودات في الشركة.

ثالثاً: قياس الموجودات غير الملموسة :

اصبح لقياس الموارد غير الملموسة أهمية كبيرة, لذا بدأت الشركات بتطوير المقاييس لقياسها من اجل اقتناع الإدارة والمالكين لاستخدامها في حساب قيمة المعرفة والتعبير عنها في صورة كمية, إذ اصبح هذا الامر مهم جداً (الكعي, 2011: 85), فيعد القياس احد وظائف المحاسبة الأساسية , ويعرف بشكل عام على أنه مقابلة أو مطابقة أحد جوانب أو خصائص مجال معين بأحد جوانب أو خصائص مجال آخر وتتم هذه المقابلة أو المطابقة باستعمال الأرقام والرموز وذلك طبقاً لقواعد معينة (جابر, 2010: 85), و إن القياس هو العملية التي تتوقف فيها دقة النتائج على دقة الأداة المستعملة في القياس التي بواسطتها نحصل على صورة كمية لمقدار ما يوجد في الظاهرة عند الفرد من سمة معينة .

1. **الموجودات غير الملموسة المشتراة:**
عند شراء هذه الموجودات من طرف اخر فانها تسجل بالتكلفة التي تتكون من تكاليف الاقتناء وجميع النفقات اللازمة لجعل الموجود غير الملموس جاهزا للاستخدام في الغرض الذي تم شراؤه من اجله . ومن اهم هذه التكاليف سعر الشراء , والأتعاب القضائية وغير ذلك من المصروفات.
واذا تم اقتناء الموجود غير الملموسة مقابل موجودات اخرى (مخزون سلعي مثلاً) فان تكلفة الموجود غير الملموس هي القيمة السوقية العادلة للموجود المقدم او القيمة السوقية العادلة للموجود غير الملموس ايها اكثر دلالة على الاثبات . وعند شراء مزيج من الموجودات غير الملموسة والموجودات الملموسة معا فانه ينبغي توزيع التكلفة الكلية على الموجودات المشتراة على اساس نسبة القيمة العادلة لكل موجود لإجمالي القيمة العادلة لمجموعة الموجودات . ويلاحظ من هذا ان المعالجة المحاسبية للموجودات غير الملموسة المشتراة تتماثل الى حد كبير مع المعالجة المحاسبية المتبعة بالنسبة للموجودات الملموسة المشتراة.
2. **الموجودات غير الملموسة المولدة داخلياً:**
تعالج عموماً التكاليف التي تتحملها الشركة لتطوير موجودات غير ملموسة داخلياً عند انفاقها على انها مصروفات. لذلك فان الشركات قد تتحمل تكاليف كبيرة للبحث والتطوير بهدف تطوير موجودات غير ملموسة ورغم ذلك تعالج كمصروفات.
اذ يرى البعض ان التكاليف المنفقة داخلياً لتطوير موجودات غير ملموسة ليس لها علاقة بالقيمة الحقيقية لتلك الموجودات ومن ثم فمن الملائم معالجتها كمصروفات, كما يرى البعض انه بالنسبة للموجودات غير الملموسة المشتراة يمكن تحديد رقم دقيق وموثوق لتكلفة الموجود غير الملموس , اما بالنسبة للموجودات غير الملموسة المطورة داخل الوحدة الاقتصادية فانه من الصعب ايجاد علاقة تربط بدقة بين التكاليف المنفقة وموجودات غير ملموسة محددة. ويرى البعض الاخر انه نتيجة لعنصر الحكم الشخصي المرتبط بالموجودات غير الملموسة فانه ينبغي اتباع مدخل متحفظ اي ينبغي اعتبارها مصروفات عند انفاقها. ونتيجة لذلك فان التكاليف الداخلية الوحيدة التي يتم رسملتها هي التكاليف المباشرة التي تم انفاقها خصيصاً للحصول على الموجود غير الملموس مثل التكاليف القضائية .
فضلا عما سبق فإن اهمية قياس الموجودات غير الملموسة ترجع الى ماقد يترتب عليها من منافع واهمها :
(رزق, 2015: 7)
1. تحديد قيمة واهمية عناصر ومكونات الموجودات غير الملموسة .
2. ان تحقيق رقابة فعالة على الموجودات غير الملموسة عند اعداد التقارير المالية يترتب عليه تحديد العائد المتوقع من الاستثمار .
3. المساعدة في دعم المزايا التنافسية للشركة مما يؤدي الى تخفيض درجة عدم التأكد والتعقيد والتشابك والتعاون بين الشركات.

- للاستخدام للغرض الذي أقتنى من أجله . وبذلك فهي تتمثل في ثمن شراء الموجود مضافاً إليه الرسوم القانونية اللازمة بتسجيل الموجود , أتعاب المحاماة , العمولة أو الدلالية أو السمسرة , وغير ذلك من النفقات .
2. جميع الموجودات غير الملموسة يتم استنفادها بطريقة القسط الثابت على مدار العمر الافتراضي المقدر لها والذي يتحدد بالعمر القانوني أو العمر الاقتصادي أيهما أقصر . أما بالنسبة للموجودات غير محددة العمر مثل الشهرة فأنها تستنفد على مدار مدة لا تزيد عن أربعين سنة , وذلك وفقاً لما هو معتاد عليه محاسبياً .
 3. عند إجراء قيد التسوية الخاص بمصروف الأطفاء قد يتم تكوين مخصص لأطفاء الموجود الثابت غير الملموس أو أن يتم خصم مصروف الأطفاء مباشرة من قيمة الموجود , وبذلك تظهر الموجودات غير الملموسة في الميزانية بالقيمة الدفترية فقط وليس بالتكلفة مطروح منها مجموع الأطفاء (الاستهلاك). وللاعترا ف بأى بند كموجود غير ملموس يجب توفر الشروط الآتية: (ادم, 2015: 76)
 1. مطابقة شروط تعريف الموجود غير الملموس على البند , وان يكون قادراً على تقديم منافع اقتصادية محتملة مستقبلاً بحيث يمكن بيعه او تبديله او تأجيره وتقاس قيمته العادلة بموثوقية.
 2. توافر معايير القياس المحاسبي من حيث تحقق احتمالية المنافع الاقتصادية المستقبلية وقياس كلفتها بشكل موثوق .
- وبعد ان تم الاعتراف بالموجود غير الملموس يتم تسجيله عموماً بالتكلفة المدفوعة التي تم استلامها من قبل الاطراف الخارجية في سبيل اقتنائه , مثل تكلفة شراء العلامات التجارية وتكلفة التسجيل القانوني وغيرها والتي تمثل تكلفة رأسمالية تدفعها الشركة في سبيل تأمين حقها , اما بالنسبة للموجود غير الملموس الذي يتم تطويره داخلياً كتكاليف البحث والتطوير فأنها تخضع للحكم الشخصي للمحاسب مع الاسترشاد بالمعايير المحاسبية لتحديد الجزء الواجب رسملته من هذه التكاليف ويحمل الجزء الاخر على مصروفات الفترة.
- وان القاعدة الاساسية التي يمكن بها قياس تكلفة الموجودات غير الملموسة التي تم الحصول عليها من خلال عملية المبادلة هي قياسها بالقيمة العادلة , وهناك حالتين لاتسمحان بقياس تكلفة الموجود غير الملموس بالقيمة العادلة, وفي حالة تحقق احدى هاتين الحالتين يتم قياسها بالقيمة الدفترية للموجود وهاتين الحالتين هما : (الشمائل, 2015: 29)
1. ان عملية التبادل تفتقر الى الجوهر التجاري لانه هو الاساس في عملية التبادل , ولا يعتمد على المجاملات او العلاقات مع البائع .
 2. عدم امكانية قياس القيمة العادلة بشكل موثوق .
- ولإغراض القياس المحاسبي يتم تقسيم الموجودات غير الملموسة الى مجموعتين : (رمضان, 2014: 27)

3. **قرار البيع:** بعد حالة التوازن التي تمر في السوق تخلق رغبات اضافية فيه لشراء الاداة من مستثمر جديد ، فعندما يرى المستثمر بأن سعر السوق اصبح اقل من قيمته يتطلب منه ان يعرض سعرا جديدا لتلك الاداة يزيد عن قيمته وهكذا يرتفع السعر عن القيمة مولدا حافظا لدى غيره للبيع فيكون قرار المستثمر هو قرار بيع .

خامسا: العوامل المؤثرة في صنع القرارات الاستثمارية: أن هناك عوامل عديدة تؤثر على عملية اتخاذ القرار في مراحلها المختلفة ، هذه العوامل قد تؤثر على اتخاذ القرار بصورة صحيحة او قد تؤدي الى التأخر في اتخاذه وتتمثل اهم هذه العوامل في : (هوارى واخرون، 2013: 58 و61)

1. **الظروف الاقتصادية :** يمر النشاط الاقتصادي بفترات من الراج والكساد في اطار ما يعرف (بالدورة الاقتصادية) ، وتتأثر عملية الاستثمار بالظروف السائدة سلبا او ايجابا. ففي فترات الراج الاقتصادي تزداد رغبة الافراد في الانفاق على شراء السلع والخدمات ويزيد الطلب عليها وهذا بدوره يشجع المستثمرين على دراسة فرص الاستثمار في مشروعات جديدة او اجراء توسعات استثمارية لمشاريع قائمة. اما في فترة الانكماش الاقتصادي فتحدث الحالة العكسية حيث يقل الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي الى الركود الاقتصادي ، واذ ما استمرت ظروف الانكماش لفترة طويلة فقد تؤدي لخروج بعض المستثمرين من السوق لعدم قدرتهم على تصريف منتجاتهم وارتفاع التكاليف مما يؤدي الى عدم مقدرتهم على تسديد التزاماتهم ، لذا يجب على المستثمر دراسة الظروف الاقتصادية في البيئة محل الاستثمار دراسة دقيقة لكي يضمن نجاح استثماره واستمراره في السوق.

2. **التوقعات :** ان القرار الاستثماري الذي يتخذه المستثمر هو تصرف يعكس الثقة الناتجة في المستقبل ، فأذا اخطأ المستثمر في توقعاته فإنه قد يتعرض لخسائر كبيرة فيجب توخي الدقة والحذر في التنبؤ حول مدى توسع السوق ومعرفة مجالات النشاط الأكثر ربحية للاستثمار وبذلك فإن التوقعات تلعب دورا كبيرا في اتجاهات السلوك الاستثماري سواء اثبتت هذه التوقعات صحتها ام خطأها.

3. **فلسفة الادارة :** ان سياسة الادارة وفلسفتها قد تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري ، فعندما يلاحظ المشروع الاقبال الشديد على منتجاته يجب عليه اجراء توسعات ضرورية قد تعجز الطاقة الانتاجية الحالية عن تلبيةها وتغطية هذا الطلب من العملاء ، في حين ترى سياسة ادارة اخرى بمشروع مشابه عدم اجراء التوسعات في الوقت الحالي توقعا منها لاقامة مشروع استثماري مشابه يقوم بإنتاج نفس منتج المشروع مما لا يستدعي اجراء توسعات لزيادة الطاقة الانتاجية للمشروع (ابوخشة، 2015: 7)

4. **نوع المنتج :** توضح دراسة السوق نوع وكمية الطلب على المنتجات التي تحتاج الى انفاق استثماري

4. ان تحديد القيمة السوقية للشركة يساعد الادارة على رقابة وتقويم اداء عناصر الموجودات غير الملموسة.

رابعا: مفهوم القرارات الاستثمارية وانواعها :

يعد الاستثمار من اهم عمليات التنمية الاقتصادية كونه احد الوسائل المهمة والضرورية لرفع مستوى مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها ، لماله من اهمية كبيرة في تطوير المجتمع وتوسيع نشاط الشركات من حيث تحقيق زيادة في الانتاج واستغلال للموارد المادية والبشرية ، وتعد القرارات الاستثمارية التي تتخذها الادارة او المستثمر من اصعب القرارات ، كونها تؤثر على بقاء واستمرارية الشركة واعتمادها على الكثير من التنبؤات وصعوبة التراجع فيها ، والقرار في الحقيقة ما هو الا اختيار بديل من بين مجموعة من البدائل لحل مشكلة او ازمة ما او لتسيير عمل معين (الجبوري، 2019: 185). وتعرف قرارات الاستثمار في اسواق الاوراق المالية بأنها التخلي عن اموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة او عن موجود او اكثر من الموجودات التي يحتفظ بها بغرض الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية لتلك الاموال المضحى بها او تعوضه عن المخاطر الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها (علي وعبدالله، 2018: 56) ، وقد عرف القرار الاستثماري بأنه مجموعة من الموارد المالية التي يتقرر انفاقها في سبيل الحصول على مجموعة من الموارد الرأسمالية المرغوبة فيها وتوفير امكانيات استغلالها تحقيقاً للغرض الذي خصص من اجلها (ابوسن، 2017: 40).

ويواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب من اتخاذ قرار، وتتوقف طبيعة القرار الذي يتخذه على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الاداة الاستثمارية من جهة وقيمتها من جهة اخرى ، وهنا يمكن تشخيص ثلاثة انواع من القرارات هي : (مطر، 2009: 37-39)

1. **قرار الشراء:** يتخذه المستثمر عندما يكون السعر السوقي اقل من قيمة الاداة الاستثمارية ، مما يولد لديه حافظا لشراء تلك الاداة سعيا وراء تحقيق مكاسب راسمالية من ارتفاع يتوقعه في سعرها السوقي مستقبلا ، ويترتب على ذلك ضغوطاً شرائية في السوق مما يؤدي الى رفع سعرها السوقي في الاتجاه الذي يخفض الفارق بين السعر والقيمة.

2. **قرار عدم التداول:** يترتب على الحالة السابقة ان تستجيب الية السوق لتلك الضغوط فيواصل السعر بالارتفاع الى نقطة يتساوى فيها السعر مع القيمة من وجهة نظر المستثمر ، وهنا يصبح السوق في حالة توازن تفرض على من كان لديهم حافظ بيع او شراء التوقف عن ذلك فيكون القرار الاستثماري في هذه الحالة هو عدم التداول ، لان المستثمر يكون في وضع تنتفي لديه الامل لتحقيق مكاسب راسمالية وفي الوقت نفسه تنتفي لديه المخاطر من انخفاض السعر في المستقبل ، لذا يقرر الاحتفاظ بالاداة الاستثمارية.

وان الفرق بين ظروف المخاطرة وعدم التأكد هو توفر او عدم توفر بيانات موضوعية عن القرار الاستثماري (ابو خشبة، 2015: 11).

مما سبق يتبين لنا اهمية العوامل المؤثرة في القرارات الاستثمارية التي يمكن من خلالها قبول او رفض المشروع الاستثماري , وعليه هناك عوامل تؤثر بصورة مباشرة على القرار الاستثماري للشركة مثل الظروف الاقتصادية والتوقعات ومصادر التمويل والمخاطرة وعدم التأكد اذ ان هذه العوامل قد تؤدي الى اتخاذ قرار استثماري رشيد , اما العوامل الاخرى كنوع المنتج وفلسفة الادارة وراس المال العامل والفرص البديلة فإن لها تأثير غير مباشر على اتخاذ القرار الاستثماري.

المبحث الثاني: تأثير فاعلية قياس الموجودات غير الملموسة في قرارات الاستثمار في اسهم شركة الخاتم للاتصالات (زين العراق) للفترة (2014-2018)

اولاً: " نبذة مختصرة عن شركة الخاتم للاتصالات (زين العراق) :

أعلنت مجموعة زين للاتصالات في 2015/6/24 عن إتمام جميع إجراءات الإدراج والبدء بالتداول في أسهم شركة الخاتم - الشركة المالكة لشركة أثير للاتصالات في العراق التي تعمل تحت اسم زين - وتلبية كل التزاماتها تجاه الجهات الرقابية والمعنية بقطاع الاتصالات في العراق. وكشفت المجموعة أن عملية الإدراج الناجحة جاءت تنفيذاً لاتفاقية ومذكرة مشتركة بين كل من "شركة الخاتم المساهمة" الشركة الأم لشركة أثير للاتصالات (العراق) المحدودة التي تعمل تحت اسم (زين) في العراق من جهة وبين هيئة الاعلام والاتصالات العراقية" و"هيئة الأوراق المالية العراقية" و"سوق (بورصة) العراق للأوراق المالية" و"مركز الإيداع العراقي" من جهة اخرى.

والجدير بالذكر أن شركة زين تعمل في العراق منذ العام 2003، اذ استثمرت أكثر من 5 مليارات دولار أمريكي حتى الآن في إنشاء بنية تحتية أساسية للاتصالات المتنقلة في كافة أنحاء العراق، كما أنها توظف ما يقارب 2500 موظف عراقي، وان شركة الخاتم للاتصالات تأسست في 29 تموز عام 2013 برأس مال تأسيسي قدره 1,829,782,653,400 دينار عراقي.

وانسجاماً مع شروط وأحكام الرخصة التشغيلية الممنوحة لشركة الخاتم، فإن 25 % من أسهمها تم عرضها للبيع في السوق من قبل أحد المساهمين المؤسسين، وقد شهد اليوم الأول للتداول عمليات بيع وشراء اذ كان معدل سعر السهم 6.09 دينار بعد الاغلاق على سعر 5.99 دينار عراقي ، وهو ما عكس القيمة السوقية لشركة الخاتم بقيمة 10.96 تريليون دينار عراقي (ما يعادل 9.4 مليار دولار أمريكي).

ثانياً: تحليل نسب الموجودات غير الملموسة في شركة الخاتم للاتصالات :

لانتاجها , ويمثل تحديد نوع المنتج احد العوامل التي تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري , فقد يحتاج نوع المنتج الى آلات متخصصة او عمالة من نوع معين يصعب توفرها في الوقت الحالي كما قد يحتاج الى مواد خام غير متوفرة في السوق المحلي او قد تكون متوفرة في اسواق خارجية ولكن هناك تواجده صعوبة في استيرادها , ففي هذه الحالة قد يكون لتحديد نوع المنتج اثر بالغ في قبول او رفض المشروع الاستثماري.

5. **مصادر التمويل :** ان من اهم العوامل الاساسية التي قد تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري بقبول او رفض الاستثمار تحديد مصادر الاموال اللازمة لتمويل الاستثمار المقترح . وتتعدد مصادر التمويل فمنها التمويل الذاتي بمعرفة المستثمر والتمويل عن طريق القروض قصيرة الاجل وطويلة الاجل من البنوك , او من صناديق الاقتراض.

6. **راس المال العامل :** يمثل راس المال العامل اهمية كبيرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية , ويجب الا تركز الادارة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية على التكاليف الاستثمارية والتشغيلية وعلى الايرادات المتوقع الحصول عليها من المشاريع الاستثمارية فقط بل يجب ان تسعى الادارة للمحافظة على راس المال العامل الذي يمثل الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة ويمثل ايضا الحركة الاساسية للاموال والذي يتعين تدبيره مقدماً لاستكمال الاموال اللازمة للاستثمار.

7. **الفرص البديلة :** من المفاهيم الاساسية التي تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري هو مفهوم تكلفة الفرصة البديلة التي يعرفها احد الكتاب على انها الارباح التي يمكن تحقيقها لو يتم اتخاذ قرار اخر عند التخلي عن القرار الحالي ومن الطبيعي ان تكون الارباح المحققة من القرار الحالي اكبر من الارباح التي يمكن ان تتحقق من القرار البديل (المغربي، 2018: 59) , فالقاعدة الاساسية في تقييم المشروعات الاستثمارية هي استخدام صافي التدفقات النقدية وان التدفقات النقدية المحسوبة لا تشمل صافي التدفقات قيد القبض فقط وانما تشمل التدفقات التي حرم المستثمر منها نتيجة لتنفيذ المشروع الاستثماري المقترح محل التقييم , لذلك يجب اخذ تكلفة الفرصة البديلة عند اتخاذ القرار الاستثماري حتى يتم التقييم على اساس سليم.

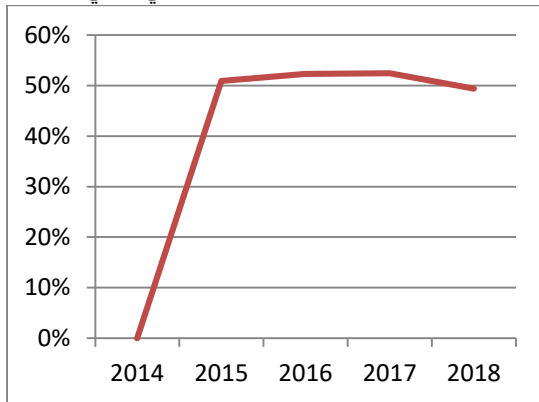
8. **المخاطرة وعدم التأكد :** ان من اهم العوامل المؤثرة بدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية عنصر المخاطرة وعدم التأكد المرتبطين بالمستقبل , وينشأ عدم التأكد بسبب صعوبة التنبؤ ببعض المتغيرات مما ينتج عنه عدم التحديد الدقيق لحجم المنافع والتكاليف في المستقبل نتيجة للتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية وغيرها التي قد تحدث للمشروع خلال دورة حياته , اما المخاطرة فهي تلك الحالة التي يستطيع فيها متخذ القرار ان يتنبأ او يقدر احتمال حدوث تدفق نقدي مستقبلي غير ملائم

2. نسب الموجودات غير الملموسة الى اجمالي الموجودات في الشركة :

وتحتسب بقسمة مبلغ الموجودات الثابتة غير الملموسة (الموجودات الثابتة المعنوية -1185) على مبلغ اجمالي الموجودات في الشركة وكالاتي:

$$\begin{aligned} \text{النسبة لعام 2014} &= \frac{0}{1,872,520,615,861} = 0\% \\ \text{النسبة لعام 2015} &\approx \frac{2,072,439,030,650}{4,073,796,294,091} = 50.9\% \\ \text{النسبة لعام 2016} &\approx \frac{1,947,468,385,871}{3,726,850,564,342} = 52.3\% \\ \text{النسبة لعام 2017} &\approx \frac{1,804,164,444,000}{3,441,318,292,000} = 52.4\% \\ \text{النسبة لعام 2018} &\approx \frac{1,657,565,294,225}{3,356,298,813,000} = 49.4\% \end{aligned}$$

ويمكن تلخيص هذه النسب بالشكل البياني الاتي :



شكل(2): نسب الموجودات غير الملموسة الى اجمالي الموجودات في الشركة"

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات شركة الخاتم للاتصالات

1. نسب الموجودات غير الملموسة الى اجمالي الموجودات الثابتة في الشركة :

وتحتسب بقسمة مبلغ الموجودات الثابتة غير الملموسة (الموجودات الثابتة المعنوية -1185) على مبلغ اجمالي الموجودات الثابتة في الشركة وكالاتي:

$$\begin{aligned} \text{النسبة لعام 2014} &= \frac{0}{1,872,403,875,861} = 0\% \\ \text{النسبة لعام 2015} &\approx \frac{2,072,439,030,650}{3,106,665,318,273} = 66.7\% \\ \text{النسبة لعام 2016} &\approx \frac{1,947,468,385,871}{2,964,147,170,397} = 65.7\% \\ \text{النسبة لعام 2017} &\approx \frac{1,804,164,444,000}{2,832,459,755,000} = 63.7\% \\ \text{النسبة لعام 2018} &\approx \frac{1,657,565,294,225}{2,831,151,427,000} = 58.5\% \end{aligned}$$

ويمكن تلخيص هذه النسب بالشكل البياني الاتي :

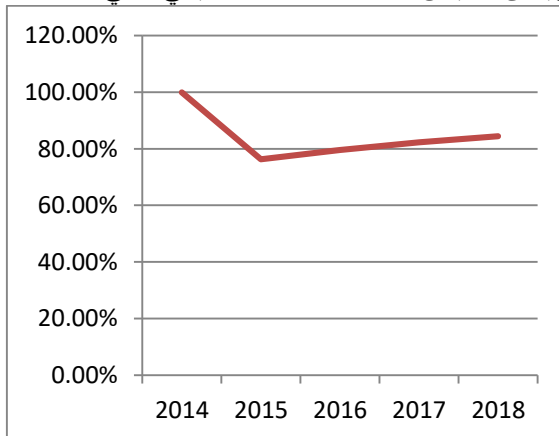
نستعرض ونحلل هنا فاعلية تدقيق الموجودات غير الملموسة وتأثيرها في قرارات الاستثمار وفي تذبذب القيمة السوقية لاسهم شركة الخاتم للاتصالات (زين العراق) , وتبين الميزانية العمومية للشركة (الملحق رقم 1) حساب الموجودات لارتباطها بموضوع البحث للفترة (2014-2018) , وهذه الحسابات مبوية حسب دليل النظام المحاسبي الموحد المعتمد في العراق , ويلاحظ ان الشركة بدأت ميزانيتها بالموجودات الثابتة ثم الموجودات غير الملموسة تحت عنوان (النفقات الايرادية المؤجلة) وقد اصاب منظم الحسابات في ذلك كون ان تلك الحسابات تمثل اولوية للشركة بالاستناد الى طبيعة نشاطها , ويدعم هذا الرأي بشكل خاص حجم الموجودات الثابتة الملموسة وغير الملموسة الى اجمالي الموجودات في هذه الشركة. نلاحظ من خلال بنود الميزانية وكما هو معتمد في التطبيقات المحاسبية في العراق ان النفقات الايرادية المؤجلة تتمثل في الحساب (118) الذي يشمل جميع انواع الموجودات غير الملموسة (او المعنوية كما يسميها النظام المحاسبي الموحد), ويمكن حساب نسب الموجودات غير الملموسة لكل سنة على وفق الاتي كونها تؤثر في المركز المالي للشركة مما قد يجعلها مؤثرة في قرارات المستثمرين:

1. نسب اجمالي الموجودات الثابتة الملموسة وغير الملموسة الى اجمالي الموجودات في الشركة :

وتحتسب بقسمة مبلغ الموجودات الثابتة بنوعها الملموسة وغير الملموسة على مبلغ اجمالي الموجودات في الشركة وكالاتي:

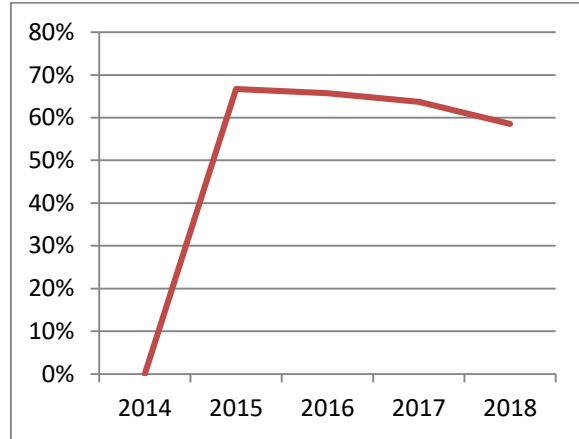
$$\begin{aligned} \text{النسبة لعام 2014} &= \frac{1,872,403,875,861}{1,872,520,615,861} = 99.9\% \\ \text{النسبة لعام 2015} &\approx \frac{3,106,665,318,273}{4,073,796,294,091} = 76.3\% \\ \text{النسبة لعام 2016} &\approx \frac{2,964,147,170,397}{3,726,850,564,342} = 79.5\% \\ \text{النسبة لعام 2017} &\approx \frac{2,832,459,755,000}{3,441,318,292,000} = 82.3\% \\ \text{النسبة لعام 2018} &\approx \frac{2,831,151,427,000}{3,356,298,813,000} = 84.4\% \end{aligned}$$

ويمكن تلخيص هذه النسب بالشكل البياني الاتي :



شكل(1): نسب اجمالي الموجودات الثابتة الملموسة وغير الملموسة الى اجمالي الموجودات في الشركة المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات شركة الخاتم للاتصالات

ويمكن تلخيص وتوضيح النسب السابقة مع القيم السوقية لاسهم شركة الخاتم للاتصالات في الجدول الآتي ولل سنوات الخمس (2014-2018):



شكل (3): نسب الموجودات غير الملموسة الى اجمالي الموجودات الثابتة في الشركة
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات شركة الخاتم للاتصالات

جدول (1): المؤشرات والنسب المتعلقة بالموجودات غير الملموسة لشركة الخاتم للاتصالات"

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشرات والنسب					
القيمة السوقية للسهم (سعر الاغلاق السنوي) دينار	1	3.110	3.260	3.250	2.850
1-نسب اجمالي الموجودات الثابتة الملموسة وغير الملموسة الى اجمالي الموجودات	%99.9	%76.3	%79.5	%82.3	%84.4
2- نسب الموجودات غير الملموسة الى اجمالي الموجودات	%0	%50.9	%52.3	%52.4	%49.4
3- نسب الموجودات غير الملموسة الى اجمالي الموجودات الثابتة	%0	%66.7	%65.7	%63.7	%58.5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات شركة الخاتم للاتصالات

من جهة اخرى وان هذا التذبذب في العلاقة قد يدل على وجود أمرين في هذا الشأن ؛ اولهما وجود تأثير بمبالغ الموجودات غير الملموسة في القيم السوقية لاسهم الشركة بسبب وجود تذبذب في العلاقة بينهما وليس استقرار. والثاني ان هذا التأثير هو غير مباشر على القيمة السوقية للسهم التي تتأثر بجملة عوامل داخلية وخارجية مثل (اداء الشركة المالي ، راس المال العامل ، مصادر التمويل ، الفرص البديلة ، ونوع المنتج وعوامل اخرى) كونها تؤثر (ظهورها في التقارير المالية وتقارير مراقب الحسابات) في قرارات المستثمرين مما قد يسبب بعض التغيير في سلوكهم من حيث قرارات بيع وشراء الاسهم وبالتالي تغير او تأثر قيمتها في السوق المالية.

ثانياً: تحليل مكونات حساب النفقات الإيرادية المؤجلة في شركة الخاتم للاتصالات:

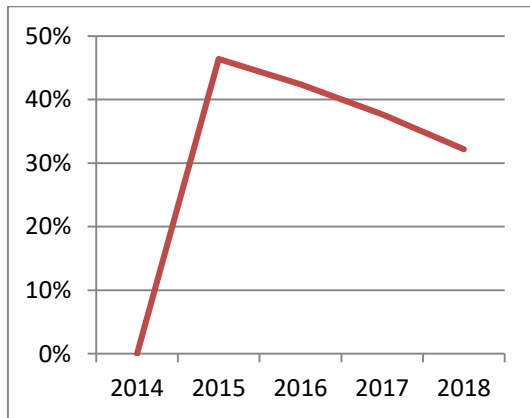
يضم حساب النفقات الإيرادية المؤجلة (118) كما جاء في النظام المحاسبي الموحد (7) سبعة حسابات كما موضحة بالجدول الآتي :

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ بأن نسب اجمالي الموجودات الثابتة الملموسة و غير الملموسة الى اجمالي الموجودات تتراوح بين (%76.3-%99.9) للسنوات (2014-2018) والتي تدل على حجم وثقل الموجودات الثابتة بنوعها الملموسة و غير الملموسة في الشركة والسبب كون ان الشركة ذات طابع صناعي. و نلاحظ هنا ان نسب الموجودات غير الملموسة الى اجمالي موجودات الشركة تتراوح بين (%0-%52.4) خلال السنوات الخمس ومن خلال ربطها مع القيم السوقية للسهم نجد بأن ارتفاع وانخفاض هذه النسبة يؤثر على القيمة السوقية للسهم بعلاقة طردية احيانا" او عكسية احيانا" و حسب التغيير في النسب ، في حين أن نسب الموجودات غير الملموسة الى اجمالي الموجودات الثابتة و التي تتراوح بين (%0-%66.7) تؤثر ايضا" على القيمة السوقية للسهم بعلاقة طردية او عكسية متذبذبة حسب التغيير في هذه النسب ، وعليه يتبين بأن هناك تذبذب بين نسب الموجودات غير الملموسة من جهة والقيمة السوقية للسهم

الجدول (2) : مكونات حساب النفقات الإيرادية المؤجلة لشركة الخاتم للاتصالات"

المبالغ بالدينار للسنوات					رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب
2018	2017	2016	2015	2014		
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	3,695,387,055	1181	1. نفقات التأسيس
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1182	2. نفقات قبل التشغيل
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1183	3. نفقات استكشاف ومسح
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1184	4. نفقات ابحاث وتجارب
1,657,565,294,225	1,804,164,444,000	1,947,468,385,871	2,072,439,030,650	لا يوجد	1185	5. موجودات ثابتة معنوية
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	1186	6. ديكورات وتركيبات وقواطع
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	39,042,575,406	1187	7. نفقات مؤجلة متنوعة
1,657,565,294,225	1,804,164,444,000	1,947,468,385,871	2,072,439,030,650	42,737,962,461	118	مجموع حساب النفقات الإيرادية المؤجلة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات شركة الخاتم للاتصالات



شكل(4): نسب حساب امتياز التشغيل الى مجموع الموجودات الثابتة المعنوية"

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات شركة الخاتم للاتصالات

ب. حساب الشهرة (11852)

ظهر هذا الحساب عندما قامت الشركة في سنة 2015 بمعالجة الفرق بين كلفة الموجودات المكتتاة والسعر المدفوع الذي بلغ (1,110,738,561,296) دينار عراقي كشهرة محل , وفي سنة 2016 بلغ الفرق (1,122,130,751,669) دينار عراقي, اما في سنة 2017 فقد بلغ الفرق (1,124,029,450,000) دينار عراقي, وفي سنة 2018 بلغ الفرق (1,124,029,450,065) دينار عراقي. وتحتسب نسبة شهرة المحل الى اجمالي الموجودات غير الملموسة بقسمة

ولدى الرجوع الى كشف تحليل النفقات الإيرادية المؤجلة تبين بأن الشركة استخدمت حساب الموجودات الثابتة المعنوية (1185) لإثبات انواع وقيم ومعالجات الموجودات غير الملموسة لديها , وقد صنف هذا الحساب الى الحسابات النوعية الفرعية الآتية:

أ. حساب امتياز التشغيل (11851)

يمثل هذا الحساب المبلغ المدفوع من قبل الشركة الى هيئة الاعلام والاتصالات لقاء الحصول على امتياز التشغيل في العراق ولمدة (15) سنة, وقد ظهر هذا الحساب خلال عام 2015 عندما منحت الشركة رخصة تشغيل شبكة الهواتف المتنقلة من قبل هيئة الاعلام والاتصالات في العراق. وتحتسب نسبة حقوق الامتياز الى اجمالي الموجودات غير الملموسة بقسمة مبلغ حقوق امتياز التشغيل (ان وجد) على مبلغ اجمالي الموجودات الثابتة غير الملموسة (الموجودات الثابتة المعنوية - 1185) في الشركة وكالاتي:

$$\text{النسبة لعام 2014} = \frac{0}{0} = \text{لا يوجد}$$

$$\text{النسبة لعام 2015} = \frac{961,700,469,354}{2,072,439,030,650} \approx 46.4\%$$

$$\text{النسبة لعام 2016} = \frac{825,337,634,202}{1,947,468,385,871} \approx 42.4\%$$

$$\text{النسبة لعام 2017} = \frac{680,134,994,000}{1,804,164,444,000} \approx 37.7\%$$

$$\text{النسبة لعام 2018} = \frac{533,535,844,160}{1,657,565,294,225} \approx 32.2\%$$

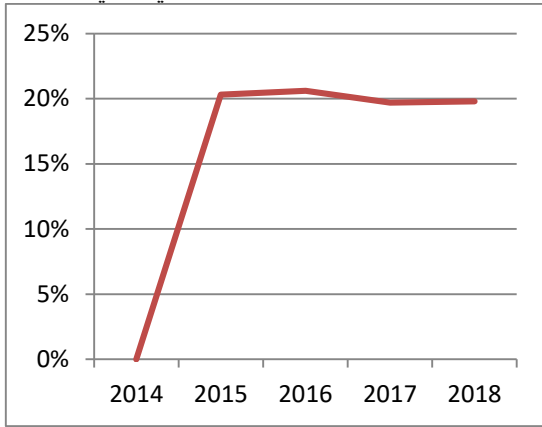
ويمكن تلخيص هذه النسب بالشكل البياني الآتي:

نسب اطفاءات الموجودات غير الملموسة الى اجمالي المصروفات الجارية:

وتحتسب من خلال قسمة مبلغ اطفاءات الموجودات غير الملموسة (ان وجد) على مبلغ اجمالي المصروفات الجارية في الشركة، وكالاتي:

$$\begin{aligned} \text{النسبة لعام 2014} &= \frac{0}{160,670,045} = 0\% \\ \text{النسبة لعام 2015} &\approx \frac{144,989,531,081}{715,596,380,269} = 20.3\% \\ \text{النسبة لعام 2016} &\approx \frac{146,351,516,475}{711,514,715,939} = 20.6\% \\ \text{النسبة لعام 2017} &\approx \frac{146,557,878,000}{742,502,008,000} = 19.7\% \\ \text{النسبة لعام 2018} &\approx \frac{146,599,150,246}{739,294,789,000} = 19.8\% \end{aligned}$$

ويمكن تلخيص هذه النسب بالشكل البياني الاتي:



شكل (6): نسب اطفاءات الموجودات غير الملموسة الى اجمالي المصروفات الجارية"
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات شركة الخاتم للاتصالات

1. نسب اطفاءات الموجودات غير الملموسة الى اجمالي الاطفاءات والاندثار:

وتحتسب من خلال قسمة مبلغ اطفاءات الموجودات غير الملموسة (ان وجد) على مبلغ اجمالي الاطفاءات والاندثار في الشركة، وكالاتي:

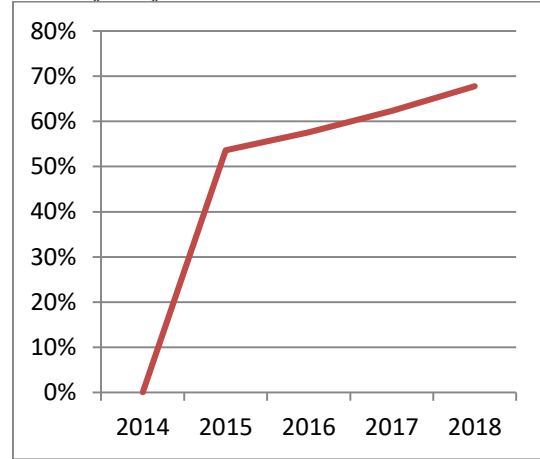
$$\begin{aligned} \text{النسبة لعام 2014} &= \frac{0}{0} = \text{لا يوجد} \\ \text{النسبة لعام 2015} &\approx \frac{144,989,531,081}{264,823,381,310} = 54.7\% \\ \text{النسبة لعام 2016} &\approx \frac{146,351,516,475}{287,940,985,748} = 50.8\% \\ \text{النسبة لعام 2017} &\approx \frac{146,557,878,000}{296,556,321,000} = 49.4\% \\ \text{النسبة لعام 2018} &\approx \frac{146,599,150,246}{304,609,533,000} = 48.1\% \end{aligned}$$

ويمكن تلخيص هذه النسب بالشكل البياني الاتي :

مبلغ شهرة المحل (ان وجدت) على مبلغ اجمالي الموجودات الثابتة غير الملموسة (الموجودات الثابتة المعنوية -1185) في الشركة وكالاتي:

$$\begin{aligned} \text{النسبة لعام 2014} &= \frac{0}{0} = \text{لا يوجد} \\ \text{النسبة لعام 2015} &\approx \frac{1,110,738,561,296}{2,072,439,030,650} = 53.6\% \\ \text{النسبة لعام 2016} &\approx \frac{1,122,130,751,669}{1,947,468,385,871} = 57.6\% \\ \text{النسبة لعام 2017} &\approx \frac{1,124,029,450,000}{1,804,164,444,000} = 62.3\% \\ \text{النسبة لعام 2018} &\approx \frac{1,124,029,450,065}{1,657,565,294,225} = 67.8\% \end{aligned}$$

ويمكن تلخيص هذه النسب بالشكل البياني الاتي:



شكل (5): نسب حساب شهرة المحل الى مجموع الموجودات الثابتة المعنوية"

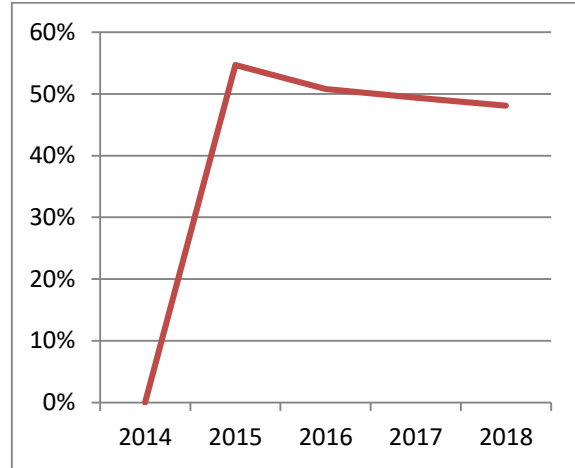
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات شركة الخاتم للاتصالات

ونلاحظ من خلال كشف النفقات الايرادية المؤجلة التفصيلي ان الشركة لم تتضمن من حسابات النفقات الايرادية المؤجلة سوى حساب امتياز التشغيل الممنوح وحساب الشهرة للاعوام (2015-2016-2017-2018). في حين ان قوائم الشركة لعام (2014) لم تتضمن هذين الحسابين بل اقتصر حساب النفقات الايرادية المؤجلة فيها على كل من نفقات التأسيس والنفقات المؤجلة المتنوعة فقط , ومن خلال تحليل حسابي (امتياز التشغيل والشهرة) يتبين بأن قيمة الشهرة تزداد سنويا" على العكس من قيمة حق الامتياز التي تتناقص سنويا" بسبب أن الاخير يحتسب له اطفاء سنوي أما الاول فلم يحتسب له اي اطفاء من قبل الشركة مما جعل للشهرة ثقل وبنسبة اكبر من قيمة الامتياز .

ثالثا: تحليل نسب اطفاءات الموجودات غير الملموسة في شركة الخاتم للاتصالات:

ومن جانب آخر ولغرض استكمال تحليل الموجودات غير الملموسة نحلل مبالغ اطفاءاتها لمعرفة نسب تلك الاطفاءات الى اجمالي المصروفات الجارية من جهة والى اجمالي الاطفاءات والاندثار من جهة اخرى كونها تؤثر في نتيجة نشاط الشركة من ربح او خسارة مما قد يجعلها مؤثرة في قرارات المستثمرين، وكالاتي:

ويمكن تلخيص وتوضيح النسب السابقة مع القيم السوقية لاسهم شركة الخاتم للاتصالات في الجدول الاتي وللسنوات الخمس (2014-2018) :



شكل(7): نسب اطفاءات الموجودات غير الملموسة الى اجمالي الاطفاءات والاندثارات" المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات شركة الخاتم للاتصالات

جدول(3) : المؤشرات والنسب المتعلقة بأطفاءات الموجودات غير الملموسة لشركة الخاتم للاتصالات"

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشرات والنسب	1	3.110	3.260	3.250	2.850
القيمة السوقية للسهم (سعر الاغلاق السنوي)	%0	%20.3	%20.6	%19.7	%19.8
1-نسب اطفاءات الموجودات غير الملموسة الى اجمالي المصروفات الجارية	لا يوجد	%54.7	%50.8	%49.4	%48.1
2- نسب اطفاءات الموجودات غير الملموسة الى اجمالي الاطفاءات والاندثارات					

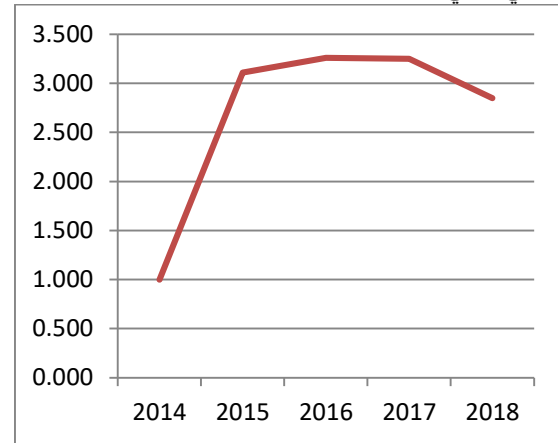
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات شركة الخاتم للاتصالات

على تأثير مبالغ اطفاءات الموجودات غير الملموسة في قيم الاسهم السوقية كونها تؤثر في مبالغ الربح الصافي مما يجعلها مؤثرة بشكل غير مباشر في سلوك المستثمرين وفي قراراتهم الاستثمارية أي في عمليات بيع وشراء اسهم الشركة وبالتالي في قيمها في السوق المالية وهو ما يؤكد تحليلنا السابق المتعلق بتأثير قيم الموجودات غير الملموسة في قيم الاسهم السوقية، اذ تؤثر قيم هذه الموجودات في مركز الشركة المالي بينما تؤثر قيم اطفاءاتها السنوية في نتيجة نشاط الشركة وهذا كله قد يؤثر في سلوك وقرارات المستثمرين وفي القيم السوقية للسهم بشكل غير مباشر وهو ما تثبته العلاقة المتذبذبة التي اثبتتها تحليل الجدول السابق، ويؤكد هذا التأثير لأطفاءات الموجودات غير الملموسة حجم مبالغها الذي يفوق احيانا" (في بعض السنوات) حجم مبالغ الاندثارات للموجودات الملموسة ويقترّب منها احيانا" (في سنوات اخرى) مما يؤكد أهمية وتأثير اطفاءات في الربح الصافي للشركة وبالتالي في سلوك المستثمرين وقيم الاسهم في السوق.

المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات اولا: الاستنتاجات

1. تعد الموجودات غير الملموسة مهمة واساسية في اغلب شركات القطاع الصناعي، وغالبا" ماتقترن منافعها المستقبلية بدرجة عالية من عدم التأكد

ويمكن توضيح تذبذب القيم السوقية للسهم ايضا" بالشكل البياني الاتي:



شكل(8) : تذبذب القيم السوقية لاسهم شركة الخاتم للاتصالات المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات شركة الخاتم للاتصالات

من خلال تحليل حركة نسب الاطفاءات وقيمها ضمن مجموع المصاريف الجارية وعلاقتها بحركة قيم الاسهم السوقية، نجد بأن العلاقة بينهما علاقة غير منتظمة يغلب عليها التذبذب اذ انها تبدو في بعض السنوات طردية وفي البعض الآخر عكسية وهذا ان دل على شيء فأنما يدل

نقترح عزل حساب الموجودات الثابتة غير الملموسة عن حساب النفقات الايرادية المؤجلة واعطائه الرقم (119) لاهميته واختلافه عن باقي الحسابات فيه ضمن النظام المحاسبي الموحد في العراق.

المصادر:

اولاً: الكتب

1. الحيايي , وليد , البوعلي , لعبيبي , (2016) محاسبة الموارد البشرية , الطبعة الاولى , بغداد, نشر في مركز الكتاب الاكاديمي.
2. الشباني , وليد محمد , (2014) مبادئ المحاسبة والتقارير المالي , الطبعة الاولى , السعودية , العبيكان للنشر.
3. الشرفاوي , مسعد محمود , (2009) مبادئ المحاسبة المالية , الطبعة الاولى , الأردن , اثناء للنشر والتوزيع.
4. شرويدر وآخرون , (2010) نظرية المحاسبة , الطبعة الاولى , المملكة العربية السعودية , دار المريخ للنشر.
5. الصبان وآخرون, (2003) المحاسبة المتوسطة القياس والأفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة المالية , الطبعة الاولى , مصر , الألكندرية الدار الجامعية .
6. عبد ربه , رائد محمد , (2016) مبادئ المحاسبة المالية , الطبعة الثانية , المملكة العربية السعودية , المنهل للنشر.
7. كيسو وآخرون , (2009) المحاسبة الموسطة , الجزء الأول , الطبعة الثانية, مصر , دار المريخ للطباعة والنشر.
8. المغربي , محمد الفاتح , (2018) ادارة الانتاج والعمليات , الطبعة الاولى , مصر , الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
9. هوارى , معراج , و عباس , بهناس , وآخرون, (2013) القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية , الطبعة الاولى , الاردن , دار كنوز المعرفة العلمية .

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

1. آدم , الامين , محمد عثمان , (2015) دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة القياس والافصاح عن الاصول غير الملموسة , الخرطوم , اطروحة دكتوراه .
2. جابر , عبد الرضا , حسن سعود , (2010) صياغة أنموذج للأبلاغ المالي عن الأصول غير الملموسة , كلية الإدارة والأقتصاد , جامعة بغداد , أطروحة دكتوراه.
3. رزق , محمود عبد الفتاح ابراهيم , (2015) اطار مقترح لتحديد تكاليف الافصاح والتقارير عند راس المال المعرفي , كلية التجارة, جامعة المنصورة , مصر , رسالة ماجستير.
4. رمضان , عماد الدين سمير , (2014) تدقيق الموجودات غير الملموسة , برنامج مقترح , المعهد العربي للمحاسبين القانونيين , بغداد , رسالة ماجستير.

ويصعب تحديد قيمتها او تقدير عمرها مثل شهرة المحل وبراءة الاختراع والعلامات التجارية وما الى ذلك.

2. تتشابه الاجراءات المحاسبية – الى حد كبير – الخاصة بكل من الموجودات الملموسة وغير الملموسة , اذ يتم تطبيق نفس المبادئ المحاسبية مع بعض الاختلافات في القياس والابلاغ المالي لهما.
3. استناداً الى المعايير المحاسبية العراقية يتم الاعتراف بالموجودات غير الملموسة المشتراة ولا يتم الاعتراف بالموجودات غير الملموسة المولدة داخلياً.
4. تأخذ العلاقة بين نسب ومبالغ الموجودات غير الملموسة من جهة وبين القيم السوقية لاسهم الشركات من جهة اخرى شكل واسلوب التذبذب اذ تكن مرة طردية واخرى عكسية ومن سنة لآخرى, ويعزى سبب هذا التقلب الى ان قيم ونسب الموجودات غير الملموسة لاتعد سوى واحد من جملة عوامل تؤثر في سلوك وقرارات المستثمرين في اسهم الشركات من خلال تأثيرها في قرارات بيع وشراء الاسهم الخاصة بهم وبما يؤثر في قيمها في السوق المالية بشكل غير مباشر مما يثبت فرضية البحث.
5. تؤثر نسب ومبالغ الموجودات غير الملموسة في المركز المالي للشركة (كونها تظهر في الميزانية العامة) في حين تؤثر نسب ومبالغ اطفااءاتها في نتيجة نشاط الشركة (كونها تظهر في بيان العمليات الجارية) مما يجعلها مؤثرة في قرارات الاستثمار في اسهم الشركات.

ثانياً: التوصيات :

يجب توجيه التوصيات بالاتي:

1. على مجلس المعايير المحاسبية العراقي تطوير القاعدة المحاسبية رقم (2) من قبل مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي لتشمل كل انواع الموجودات غير الملموسة.
2. نقترح عزل حساب الموجودات الثابتة غير الملموسة عن حساب النفقات الايرادية المؤجلة واعطائه الرقم (119) لاهميته واختلافه عن باقي الحسابات فيه ضمن النظام المحاسبي الموحد في العراق.
3. دراسة ومراقبة سلوك المستثمرين ولاسيما قراراتهم المتعلقة ببيع وشراء اسهم الشركات والعمل على تقليص التأثير السلبي للمعلومات المالية المتعلقة بالموجودات غير الملموسة في هذه القرارات والسلوكيات وانعكاس ذلك على القيم السوقية للاسهم.
4. محاولة قياس او تقدير قيمة وحجم المخاطر التي يمكن ان تسببها الموجودات غير الملموسة للشركات لاسيما الصناعية منها لاهميتها النسبية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.
5. على الجامعات والمراكز البحثية الاهتمام بموضوع قياس الموجودات من حيث الموجودات غير الملموسة وبيان تأثيرها في قرارات الاستثمار

ثالثاً: المقترحات :

- Japan and the EU , Published by Routledge , Japan .
8. Sherraden , Michael ,(2015) , Assets and the Poor : A new American Welfare Police , Published 2015 by Routledge , New York .

5. الشميلة , أحمد خير , نواف فلاح , (2015) الأصول غير الملموسة المولدة داخليا" وأثرها على القيمة السوقية للمنشأة في قطاع الصناعات الدولية في الأردن , جامعة الزرقاء , الأردن , رسالة ماجستير.
6. الكعبي , حميد سالم عياض , (2011) التحليل الاستراتيجي والموارد غير الملموسة ودورها في تعزيز أداء مكاتب المفتشين العموميين في العراق , رسالة ماجستير.

ثالثا: اوراق العمل

1. ابو خشية , عبد العال هاشم , (2015) مفاهيم وخصائص القرارات الاستثمارية والعوامل المؤثرة فيها والتبويبات المختلفة لها , ورقة عمل.

رابعا: المجلات

1. السليم , فيصل زماط حسن , (2007) متطلبات الاعتراف والقياس الدولية للأصول المعنوية ودورها في ترشيد المنظمات لأستغلال هذه الأصول , بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , المستنصرية , المجلد 5 , العدد 15.
2. الصقر, ثامر عادل, (2013) محاسبة الموارد البشرية: المفهوم والاهمية دراسة على عينة من الشركات العراقية في البصرة , بحث منشور في مجلة دراسات البصرة, المجلد(8) , العدد(16).

خامسا: المعايير

1. Association لجنة المفاهيم والمعايير التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) , 2010.

سادسا: المصادر الاجنبية

1. Brain T. Bennett ,(2007) , Understanding , Assessing , and Responding to Terrorism , Published Simultaneously , Canada .
2. Charmasson , Henri , and Buchaca , John ,(2008) , Patents , copyrights & Trade marks for Dummies , Published by Wiley Publishing Inc. , Canada .
3. Corneau(ed) , Theresa M. , (2011) , Trade-Mark Practice in Canada : A practical Guide , Published in Borden Lander Gravais LLP , Canada .
4. H. J. Paton ,(2014) , The good will : The study in the Coherence Theory of Goodness , London .
5. Kocak , Selcuk ,(2007) , Intangible Assets in Business Valuation , Emphasis on Real options Approach , Master thesis , Germany .
6. Oliver , Judy ,(2019) , Accounting : business reporting for decision making , seventh edition , Australia .
7. Onishi , Hiroko ,(2015) , Well-Known Trade Marks , A comparative study of